



د. مظهر محمد صالح*: التبعية النفطية والاستقلال الاقتصادي: نحو عقد تنمية أول في العراق

١- ملامح الإصلاح الاقتصادي الكلي

ما زال العراق الذي يشكل النفط فيه قرابة نصف مكونات الناتج المحلي الإجمالي، أمام مرحلة تنموية حاسمة ومفترق طرق كبير للتغلب على ريعية الحياة الاقتصادية، ما يتطلب إعادة التوازن في مساهمات القطاعات الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي حالياً وبلوغ قدر متوازن من التنويع الاقتصادي فالقوى العاملة التي يشغلها القطاعين الزراعي والصناعي التحويلي بغض النظر عن الملكية (سواء كانت حكومية أم خاصة أهلية) فإنها تأخذ قرابة ٣٧٪ من قوة العمل العراقية البالغة حالياً بنحو ١٠ ملايين نسمة من بينهم ٢،٥ مليون عامل عاطل فعلاً. وبالمقابل تجد مساهمة القطاعين المذكورين في الناتج المحلي الإجمالي (غير النفطي) لا تتجاوز ١٤٪ ما يعني أن ٨٦٪ من النشاطات المتبقية ترتبط بقطاع الخدمات وهي خدمات أغلبها ضعيفة الصلة بالنشاطات المنتجة الحقيقية ولاسيما القطاعين الأساسيين الزراعة والصناعة التحويلية. فأمام العراق فرصة في التنمية المتوازنة للسنوات العشر القادمة تتطلب الاستثمار الأمثل المفضي إلى استغلال الرافعة المالية الناجمة عن عوائد النفط وتصاعدها الراهن بشكل يؤدي إلى تنويع الاقتصاد الحقيقي للعراق ذلك

قبل أن يتوغل العالم كثيراً في معطيات العصر التكنولوجي الرابع سواء باستخدام الطاقة المتجددة أو تصفير العالم من الانبعاثات الكربونية بموجب اتفاقية باريس للمناخ حتى العام ٢٠٥٠، ذلك بأن نعظم من تنويع الاقتصاد الحقيقي بوقت مبكر ما يقتضي العمل بما يأتي: الأول، إطلاق مبادرة التملك المنتج للأرض الزراعية والصناعية ويكون التملك مرهوناً بشروط الإنتاج الزاماً وتسهيل تحويل الملكيات إلى مالكيين منتجين جدد عند الحاجة وعلى وفق أطارات قانونية لا تسمح بالتربح على حساب إنتاجية الأرض ليكون التملك المنتج شرارة إطلاق النهضتين الزراعية والصناعية. فمساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (غير النفطي) التي لا



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد السياسي للعراق

تجاوز ١٢٪ تشكل خلافاً كبيراً إزاء عدد العاملين في القطاع الزراعي والذين نسبتهم تقارب ٢٢٪ من إجمالي القوة العاملة وفلاحة ارض لا تزيد على ٧-٨ ملايين دونم في كل موسم من اراضي البلاد الصالحة للزراعة المقدرة ب ٢٨ مليون دونم. ناهيك عن الصناعة التحويلية التي تشغل لوحدها ١٦٪ من قوة العمل العراقية ولا تسهم الا بحوالي ٢-٢,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي (عدا النفط).

اما الثاني، فلا بد من ربط عوائد التحصيل الضريبي وتخصيصها تحديداً لتمويل القطاعين الزراعي والصناعي، ذلك بمنح قروض ميسرة للمزارعين والصناعيين باسم (صندوق الضرائب الإنمائي) على ان يدعم الصندوق بموارد مالية سائدة اخرى، يرافق ذلك برنامج دعم حكومي مدروس بعناية ومتجدد ينسجم مع تطور القدرات الانتاجية للبلاد في القطاعات الحقيقية.

ان مثل هذه التوجهات التي تقتضي ربط التملك بالانتاج وربط التمويل بالضرائب لا بد ان تسهم كلها في تحفيز نهضة مصنعية وزراعية هائلة في نهاية العقد الحالي أو بدايات العقد القادم.

ليُكن العام ٢٠٢٢ عام النهضة والتشغيل للزراعة والصناعة العراقية ضمن برامج تتكامل معها البنية التحتية الحكومية في مجالات الري والبزل والارواء المختلفة وكذلك توفير مصادر الطاقة للاستخدامات الانتاجية وبناء سوق عمل متوازنة يدعمها نظام عصري للتأمينات الاجتماعية. فالعقد ٢٠٢٢-٢٠٣٢ ينبغي ان يكون عقد التنويع الاقتصادي للعراق زراعياً وصناعياً ورقمياً وتصفر فيه البطالة ومشكلاتها الخطيرة قبل ان يصفر العالم الانبعاثات الكربونية وتحول الطلب على المشتقات النفطية ليكون طلباً عادياً غير استراتيجياً.

وهكذا، فان للعراق فرصة تمتد لعشر سنوات قبل ان يدخل العالم ويتوغل في جذور الثورة الصناعية الرابعة وتبدأ بدائل الطاقة المتجددة المختلفة لتصبح كلف انتاجها اقل من كلفة انتاج النفط الخام (الثروة الناضبة التي ارتبط استخدامها بالثورة الصناعية الثانية إبان العصر الفيكتوري وحتى الان).



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد السياسي للعراق

فيمكن لتحسن اسعار النفط في المستقبل المنظور وتحقق مداخل طيبة للبلاد ان تقلل من حالات العوز الشديد وتنعش بعض أوجه الاقتصاد ولكن نحن ملزمون بخطة تنمية عشرية تؤسس لتوظيف عوائد النفط في استثمارات تمتص قوى بشرية متنامية من دون ضياع فرص عمل مستقبلاً. آخذين بالاعتبار التأثير العنيف الذي قد ينجم عن الهدف المرسوم بالوصول إلى نسبة صفر من الانبعاث الغازي بحلول العام 2050 وعلى وفق مصادر منظمة الطاقة الدولية.

٢- البديل الاستراتيجي المساند في تنويع الاقتصاد

ان حصة أوبك من انتاج النفط سترتفع إلى أكثر من نصف الإنتاج الكلي العالمي، حيث ان تجهيزات النفط والغاز ستقتصر على دول صغيرة اقل عدداً وان الدخل السنوي للفرد من مبيعات النفط قد يهبط بنسبة 75% تقريبا خلال العقد القادمين. وعليه فإن امامنا شعار:

(كل دولار ريعي يزيد فوق الحاجات الاجتماعية والانسانية الملحة يجب ان يذهب إلى التشغيل المنتج والمولد للدخل)

فأمام العراق فرصة عقد من الزمن (من الان وحتى مطلع ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين الراهن) في التحول نحو الاستثمار المنتج في ثلاث مجالات متقدمة: أولهما: الزراعة الواسعة ذات المردود النقدي العالي مع تطوير مشاريع البنية التحتية المتعلقة بتنظيم المياه والري والصناعة الزراعية اي تصنيع مدخلات الزراعة ومنتجاتها على نحو واسع كما يؤكدها الخبير الزراعي الدكتور مهدي القيسي.

ثانيهما: الاستثمار المعدني والجيولوجي لتوفير رافعة تمويل اضافية ومساندة للنفط ولاسيما في الفوسفات والسليكون والكبريت وغيرها.

وثالثهما واخيراً، العمل على تغيير البنية التحتية الرقمية بشكل جذري لكل مناحي الحياة دون ان نفقد عمود البلاد الفقري (الكهرباء والنقل الاستراتيجي).



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد السياسي للعراق

٣- ختاماً، وازاء ما تقدم فلا بد من هيكلة السوق الوطنية واعادة تنظيم مؤسساتها اي خلق (السوق المنظم) ليؤدي دور الشراكة بفائضاته المالية والتقنية والريادية في رسم وتنفيذ صورة العراق الاقتصادي المستقل عن التبعية النفطية. فلتكن السنوات ٢٠٢٢-٢٠٣٢ هي بمثابة عقد التنمية الأول للعراق بعد اربعة عقود من اللاشيء في أمة شابة بات نصف سكانها بين العمر ١٩ عاما نزولاً، مما يعقد مشكلتي العمل والاعالة في الوقت نفسه وهو عنق الزجاجة الذي يبغى الخروج منه.

(* باحث وكاتب اقتصادي أكاديمي ومستشار رئاسة الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة

إلى المصدر. 8 حزيران 2021

<http://iraqieconomists.net/ar/>